وبعد دفنه صلى الله عليه وسلم لاجعله من شرعه هذا والاوجه عدم نقله
بعد دفنه مطلقا كما قاله في العباب ولا اثر لوصيته ولو تعارض القرب من
الاماكن المذكورة ودفنه بين اهله فالاول اولى لما يحثه الشيخ رحمه الله
ونبشه بعد دفنه وقبل بلائه هنا اهل الخبرة بتلك الارض للنقل ولو
نحو مكة وغيره ولو لصلاة عليه او تكفينه كما سيأتي حرام لما فيه من
هتك حرمته الا لضرورة بان دفن بلا غسل ولا تيمم بشرطه وهو ممن يجب
غسله فيجب نبشه لطهره تداركا للواجب مالم يتغير او يتقطع ثم يصلى عليه
او دفن في ارض او ثوب مغصوبين وطلبهما مالكهما فينبش حتما
وان تغير وحصل هتك حرمته ليصل المالك لحقه ويكره له ذلك كما نقل
عن النص وبين في حقه الترك فان لم يطلب المالك ذلك حرم النبش
لما جزم به ابن الاستاذ قال الزركشي مالم يكن مجورا عليه او ممن يحتاط
له وهو ظاهر ثم محل النبش ايضا في الكفن المغصوب اذا وجد ما يكفن
فيه الميت والا حرم ايضا كما اقتضاه كلام الشيخ ابي حامد وغيره بناء
على ظهر مالكه عليه لعلم يجد غيره وهو الاصح ولو كفن في حرير لم ينبش
نبشه لانه حق الله تعالى وهو مبني على المسامحة ودفنه في مسجد كهو في المغصوب
فينبش ويخرج مطلقا فيما يظهر او وقع فيه اي القبر مال مما يتمول ولو
وان قل كما لو تبين حتما وان تغير الميت لان تركه فيه اضاعة مال
وسواء في ذلك طلبه مالكه ام لا وقيده في المهذب بطلبه له قال في المجموع
ولم يوافقوه عليه واعترض بموافقة صاحبي الانتصار والاستقصاء له
وعلى الاطلاق فقد يفارق ما في الابتلاع وفي التلفيف والدفن في المغصوب
بان في الاول بشاعة نبش جوفه والاخير بخروبان له فاحتيط لهما
بالطلب بخلاف هذا قال الاذرعي ولم يبين هل كلامه هنا في وجوب
النبش او جوازه ويحتمل حمل كلام المطلقين على الجواز وكلام المهذب
على الوجوب عند الطلب فلا يكون مخالفا لاطلاقهم انتهى ولو بلع مال
غيره وطلبه مالكه ولم يضمن بدله احد من ورثته او غيرهم كما نقله
في الروضة عن صاحب العدة وهو المعتمد نبش وشق جوفه واخرج منه
ودفع لمالكه فان ابتلع مال نفسه فلا نبش ولا شق لاستهلاكه حال

حياته

حياته او دفن لغير القبلة وان كان رحله اليها فيما يظهر خلافا
للمتولي فينبش حتما مالم يتغير ويوجه لاستقبلة كان تغير خلافا
في الاصح لان عرض التكفين الستر وقد حصل بالتراب مع بقاء نبشه
حرمة هتكه والثاني يقدمان قياسا على الغسل بجامع الوجوب في
في صور كما لو دفنت امرأة حامل بميت يرجى حياته ان بلعت
بنبش إن تغير فينبش جوفها ويخرج إذ مشقة لازم قبل دفنها اليقين
فان الترك حينئذ خلاف المظنون بتركه بعد دفنها الطهرة فقوله
لترك يعني حينئذ ومعنى قوله مالم يتغير مالم تدفن وقوله
فقال ان كان ذكرا فيه حرم ذكرا اخر في قبر واحد فيما
بالعلم به فينبش ليعلم من حيث صفته او قال ان ولدت ذكرا
فانه بالت طلقة او انثى طلقتين فولدت ميتا ودفنا وجهل حاله
فالاصح في الزوائد ينبشه إذ ادعى شخص على ميت بعد دفنه انها امرأته
وان هذا الولد ولده منها وطلب ارثه منها وادعت امرأة انه زوجها
وان هذا الولد ولدها منه وطلبت ارثها منه واقام كل بينة فانه
ينبش فان وجد خنثى قدمت بينة الرجل او لحق الميت سيل او نداوة
فينبش لتقيه او قال ان دفن ابنه ولدا ذكرا فله علي كذا ودفن
قبله الولد بحاله فينبش قطعا للنزاع او شهدت بينة على شخصه
او استوت الحاجة ولم تتغير صورته فينبش ليعرف على ما قاله
الغزالي والاصح خلافه او اختلفت الورثة في ان المدفون ذكر
او انثى ليعلم كل من الورثة قدر حصته فلا تظهر ثمرة ذكر في المتناجات
او زعم الخاتي مشكل المعضو ولو صغيرا فانه ينبش ليعلم ذكره ابن كج
او دفن في ثوب مسروق وطلب المسروق اخراجه قال الاذرعي
فالقياس عدم القيمة فان تغير نبش واخرج مالم تنقص قيمته
بالبلا او تعذر اعيادها ولو دفن فينبش لبلعة الغائب باحد المتداعيين
وقيده البغوي بما اذا لم تتغير صورته وهو ظاهر او دفن كافر